

وكما تعلمون، فقد عمد دستور المملكة على الارتقاء بالمجلس الأعلى للحسابات بصفته الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية، كما خول له مهام تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

وغني عن القول إن دور المجلس في مساعدته للبرلمان ضمن المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العمومية من شأنه أن يسهم في إغناء مسار الديمقراطية ببلادنا، من خلال المساءلة والمناقشة حول تنزيل السياسات العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تشوبها.

كما أن الاختصاصات الدستورية المتعددة لكل من المجلس والمجالس الجهوية للحسابات تمنح لهذه الهيئة دورا فاعلا في مراقبة المال العام والتقيد بالضوابط السارية على الأجهزة الخاضعة للمراقبة، سواء تعلق الأمر بمراقب الدولة، مؤسسات القطاع العام أو بالجماعات الترابية والهيئات التابعة لها، وكذا بمراقبة نفقات الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية والتصريح الإلزامي بالامتلاكات وجمعيات المجتمع المدني المستفيدة من الدعم المالي للدولة.

وأود من خلال هذا العرض أن أتوقف عند بعض الجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية سنة 2013 بناء على المعطيات الحسائية النهائية لتلك السنة، وكذا عند أهم مؤشرات الظرفية المالية والاقتصادية للسنة الفارطة 2015، قبل أن أعرض على أنظاركم بعض الأنشطة والمهام الرقابية ذات الصبغة الاستراتيجية التي أنجزت مؤخرا أو التي توجد ضمن برامج العمل التي اعتمدها المجلس.

كما أود أن أشير بأن التقرير السنوي الأخير الذي تشرفت برفعه إلى صاحب الجلالة، نصره الله وأيده، وتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيسي غرفتي البرلمان يتضمن المعطيات والملاحظات والتوصيات الدقيقة فيما يخص كل أعمال المجلس والمجالس الجهوية للحسابات.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

وضع المجلس بين أيديكم تقريرا حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2013 وتصريحا عاما بمطابقة حسابات المحاسبين العموميين الفردية للحساب العام للمملكة، وذلك طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور وعملا بمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية، المتعلق بالوثائق الواجب إحالتها على البرلمان قصد مناقشة قانون التصفية.

وتتبر النتائج النهائية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2013 خمس ملاحظات رئيسية:

أولا، لجأت الحكومة إلى خفض مستوى الاستثمارات بموجب مرسوم يقضي بوقف تنفيذ جزء من نفقات الاستثمار بمبلغ 15 مليار درهم، كما اتخذت الحكومة قرار تحديد نهاية أكتوبر 2013 كأجل أقصى لإصدار مقترحات الالتزام، وهو ما أدى إلى الحد من استهلاك ميزانية الاستثمار؛ ثانيا، تم تسجيل تغييرات ملحوظة على مستوى تنفيذ النفقات بالمقارنة مع التوقعات، فقد بلغت الاعتمادات المفتوحة في إطار قانون المالية ما قدره

محضر الجلسة الثالثة والأربعين

التاريخ: الأربعاء 26 رجب 1437 هـ (4 ماي 2016م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب؛

والسيد عبد الحكيم بن شاش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وسبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الرابعة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم السيد الرئيس الأول عرضا عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، يقدم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان عرضا عن أعمال المجلس. مناسبة نجدد من خلالها تخميننا للتعاون المشترك بين المؤسسة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات، هذا التعاون الذي شملته العديد من أنشطة البرلمان، سواء بالجلسات العامة أو باللجن الدائمة أو من خلال الدراسات والآراء التي يقدمها المجلس الأعلى للمؤسسة البرلمانية.

نجدد الشكر باسمكم جميعا للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وأعطيه الكلمة فليفضل.

السيد ادريس جطو، رئيس المجلس الأعلى للحسابات:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يشرفني ويسعدني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لأعرض على أنظاركم خلاصة أعمال المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، تنفيذنا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

أقرب الآجال.

وبالوقوف عند أهم المعطيات المتوفرة حاليا، فإن تنفيذ قانون المالية لسنة 2015 قد تأثر بالظرفية الاقتصادية التي تميزت على مستوى المبادلات الخارجية، بتراجع الأسعار العالمية للمواد النفطية وللمنتوجات الغذائية الأساسية:

أولا، على مستوى عجز الميزان التجاري الذي انخفض بحجم إجمالي، وصل 34.9 مليار درهم، أي بنسبة 18.6% بالمقارنة مع سنة 2014:

ثانيا، على مستوى عجز الحساب الجاري بميزان الأداءات، حيث تراجع من 5.7% من الناتج الداخلي الخام إلى 2.3% مع نهاية 2015، إثر استمرار وتيرة نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة +3% وبالموازاة مع تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

ثالثا، على مستوى الاحتياطات الدولية التي ارتفعت إلى 224.6 مليار درهم بزيادة تقدر ب 23.5%، أي ما يعادل 6 أشهر و 24 يوم من واردات السلع والخدمات:

رابعا، على مستوى تحملات المقاصة التي تراجعت من 32.7 مليار درهم سنة 2014 إلى ما يقارب 14 مليار درهم سنة 2015، عوض 22.9 مليار درهم المرتقبة في مشروع الميزانية، علما أن الحكومة سبق أن اتخذت عدة تدابير في هذا المجال أذكر منها:

- تحرير أثمان المواد البترولية السائلة، ابتداء من فاتح ديسمبر 2015:

- تعويض الدعم لفائدة الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء بإمدادات مباشرة للمكتب الوطني للماء والكهرباء في أفق تقليصها تدريجيا وحذفها سنة 2017.

أما فيما يخص تطور النفقات العادية الأخرى، فقد واصلت كثافة الأجور منحها التصاعدي خلال سنة 2015، حيث بلغت 102.7 مليار درهم أي ما يزيد عن 56% من المداخيل الجبائية، بل تصل هذه النسبة إلى 65.3% إذا أضيفت إلى ذلك التحملات الاجتماعية، وبالتالي فإن مؤشر هذه النفقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام يظل في مستويات مرتفعة تصل إلى 12% سنة 2015.

أما على مستوى نفقات الاستثمار، بلغت الأداءات عند نهاية 2015 ما يناهز 58.5 مليار درهم بزيادة 7.8 بالمقارنة مع سنة 2014، كما عرف حجم الاعتمادات المرحلة عند متم 2015 تزايدا عما كان عليه في السنة السابقة، مما يؤشر على أن تنفيذ ميزانية الاستثمار لا يزال يعرف الكثير من الاختلالات، سواء على مستوى الالتزام أو على مستوى مسالك أداء النفقات العمومية.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

358 مليار درهم، فيما وصلت الاعتمادات النهائية إلى ما يناهز 455 مليار درهم، أي بزيادة إجمالية قدرها 27.04%، ويعزى هاذ الارتفاع بالأساس إلى الاعتمادات المرحلة وكذا رفع سقف تكاليف كل من الحسابات الخصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة:

ثالثا، على مستوى الموارد يتبين أن النسبة الإجمالية للتحصيل لم تتعد نسبة 92% من توقعات قانون المالية لسنة 2013، وهو ما يشكل تراجعا ملحوظا، مقارنة مع سنة 2012، التي سجلت نسبة تسيير ناهزت 104%. وإذا كانت المداخيل الجبائية برسم السنة المالية 2013 قد عرفت بصفة إجمالية استقرارا، مقارنة مع السنة التي قبلها، فإن مستوى تحصيل المداخيل غير الجبائية قد سجل انخفاضا بلغ نسبة 6.17%:

رابعا، تقليص عجز الميزانية إلى نسبة 5.1% من الناتج الداخلي الخام بعد أن سجل العجز نسبة قياسية بلغت 7.2% سنة 2012، أي بفارق 2.1% من الناتج الداخلي الخام في سنة واحدة، وذلك حسب معطيات التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2014:

خامسا، تفاقم المديونية العمومية خلال سنة 2013، فقد ارتفع حجم الدين العمومي للخزينة من 493.7 مليار درهم سنة 2012 إلى 554.3 مليار درهم مع نهاية السنة المالية 2013، أي بزيادة 60.6 مليار درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا على مستوى نسبة المديونية في الناتج الداخلي الخام، إذ بلغت 63.5% سنة 2013، مقابل 59.6% خلال السنة التي سبقتها.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون التصفية وكذا الحساب العام للمملكة برسم 2013 لم يتضمن أية معطيات حول قيمة الاقتراضات الداخلية ذات الأمد القصير (أقل من سنتين)، والتي لا يتم احتسابها كموارد للميزانية، علما أن هذا النوع من التمويلات كلف خزينة الدولة أزيد من 5.75 مليار درهم كفوائد وعمولات.

أما فيما يخص الدين العمومي، والذي يدخل في نطاقه دين الخزينة والديون المضمونة من طرف الدولة، فقد بلغ جاري الدين العمومي 678.85 مليار درهم بنهاية سنة 2013، مقابل 591.85 مليار درهم عند متم سنة 2012 أي بزيادة 87 مليار درهم، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 12.8% مع السنة السابقة، وبالتالي فقد عرفت سنة 2013 زيادة قياسية بالمقارنة مع الثاني سنوات الأخيرة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

خلال سنة 2014 تمكنت المالية العمومية من استعادة بعض توازاناتها، ولو بصفة جزئية، إثر الإجراءات الهادفة إلى الزيادة في الموارد والاستقرار النسبي للنفقات.

وقد سبق لي من خلال العرض الذي تشرفت بتقديمه أمامكم في السنة الفارطة أن أبرزت السات الرئيسية لأوضاع المالية العمومية لسنة 2014، وسنعمل على موافاتكم بتقرير المجلس عن تنفيذ قانون المالية والتصريح العام بالمطابقة المتعلق بهذه السنة، آملي أن تتوصل بالناتج الحسابية النهائية في

الاستمرار في تحسن الشروط تمويل الخزينة، يوصي بالتزام سياسة حذرة إزاء تواصل المنحى التصاعدي للدين العمومي بجميع مكوناته، ويحث الحكومة على بذل مزيد من الجهود قصد التحكم في ارتفاعه، خصوصا وأن المجلس يسجل عدة اختلالات على مستوى أداءات الخزينة ومؤشرات المالية العمومية، سأقتصر هنا على عنصرين أساسيين منها:

أولا، تراكم لتأخرات الأداء، فإذا اقتصرنا على متأخرات الضريبة على القيمة المضافة المستحقة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية دون القطاع الخاص، نلاحظ أنها انتقلت من 8.7 مليار درهم سنة 2010 إلى 12.5 مليار درهم 2011، 16.1 مليار سنة 2012 إلى 25.18 مليار درهم عند نهاية 2015، أي ما يناهز 48% من مداخيل ميزانية الدولة من الضريبة على القيمة المضافة، وتعتبر هذه المبالغ ديونا على الدولة إزاء أكبر المؤسسات التابعة للقطاع العام، والتي تلعب دورا محميا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا، ويتعلق الأمر أساسا ب: المجمع الشريف للفوسفاط، الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، المكتب الوطني للسكك الحديدية، شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية. ومن شأن عدم معالجة هذه الديون أن يحد من قدرة المؤسسات المعنية على الوفاء بالتزاماتها المالية، كما أنها تشكل إحدى المخاطر التي قد تهدد المالية العمومية.

ونسجل بهذا الخصوص بعض التدابير الإيجابية التي اتخذت مؤخرا في اتجاه الحد من تراكم دين هذه الضريبة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية منها أساسا:

- تمكين كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح لشرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية من قروض بنكية قصد التخفيف من إكراهات الديون التي تعاني منها المؤسسات إزاء المتعاقدين معها؛

- كذلك الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للطائرات والتجهيزات وقطع الغيار المستعملة في عمليات الإصلاح، وكذا بالنسبة لعمليات استيراد القطارات والتجهيزات السككية؛

- كما نسجل تطبيق السعر العادي للضريبة على القيمة المضافة البالغ 20% على عمليات النقل السككي، بهدف تخفيض دين الضريبة الذي تعاني منه هذه المؤسسة العمومية.

وكما تعلمون فإن هذين التدبيرين الأخيرين تم إقرارهما بمقتضى قانون المالية لسنة 2016 الذي وافقتمون عليه.

ثانيا، ودائما في ما يخص الاختلالات على مستوى أداء الخزينة، سجل وقف جزء من الإمدادات التي تمنحها الدولة للأكاديميات الجوية للتربية والتكوين، والذي لم يتم تحويله لفوائدها بمبلغ إجمالي وصل إلى 8.9 مليار درهم عند نهاية سنة 2015.

فيما يخص موارد الخزينة، فقد تراجعت المداخيل غير الجبائية خلال سنة 2015 بما يناهز 6.10 مليار درهم أي بنسبة تقارب 30% بالمقارنة مع سنة 2014، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض وتيرة مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي، 3.7 مليار سنة 2015، مقابل 13.7 مليار درهم سنة 2014.

كما سجلت هذه السنة انخفاض المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العمومية كالمجمع الشريف للفوسفاط (ناقص ملياري درهم)، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية (ناقص 500 مليون درهم). وفي المقابل سجلت موارد الخزينة بعض المداخيل الاستثنائية سمحت بتغطية جزئية لهذا التراجع، نذكر منها حصيلة الترخيص للانترنت من الجيل الرابع 4G بمبلغ 1.7 مليار درهم خلال سنة أبريل 2015.

وبناء على المعطيات الأولية لتنفيذ الموارد والنفقات، فإن وضعية المالية العمومية لسنة 2015 عرفت تحسنا في نسبة عجز الميزانية، إذ بعد الانخفاض الملحوظ بين سنة 2012 التي كانت فيها 7.2% و2013 (5.1%) واصل عجز الميزانية منحاه التراجعي، حيث بلغ 4.9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 و4.3 سنة 2015، مستقرا في مستوى توقعات قانون المالية.

وإذا كانت نسبة عجز الميزانية، حضرات السيدات والسادة، قد انخفضت، فإن ديون الخزينة على الرغم من استقرار حصتها بالنسبة للناتج الداخلي الخام في مستوى 63.4% عند نهاية سنة 2015، فقد واصلت ارتفاعها خلال السنتين الأخيرتين، حيث انتقل حجمها من 584.2 مليار درهم عند نهاية سنة 2014 إلى 626.6 مليار درهم في تم سنة 2015، أي بإضافة 42.4 مليار لمديونية الخزينة، تم اكتسابها في السوق الداخلية. وبالمقابل، سجل حجم الدين الخارجي للخزينة استقرارا في المستوى المسجل عند نهاية سنة 2014 بما يقارب 140 مليار درهم.

وبخصوص خدمة الدين، فقد ارتفعت من 133 مليار درهم سنة 2014 إلى 143 مليار سنة 2015 دون أن تسجل تغييرا بشأن نسبتها للناتج الداخلي الخام، حيث بقيت مستقرة في حدود 14.5%.

وفيما يخص الدين العمومي، بما في ذلك الدين الذي يستفيد من ضمان الدولة، فإن حجمه عرف ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل من 743 مليار درهم سنة 2014 إلى 807 مليار درهم سنة 2015، أي بقيمة تجاوزت 64 مليار درهم، ويمثل 81.3% من الناتج الداخلي العام.

أما بشأن شروط تمويل الخزينة، فقد سجلت تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع سنة 2014، وهكذا عرف متوسط أمد الدين الداخلي للخزينة ارتفاعا من 5 سنوات و9 أشهر سنة 2014 إلى 6 سنوات و3 أشهر سنة 2015، كما أن سعر الفائدة السنوي المرجح عند الإصدار شهد انخفاضا محميا من 4.27% إلى 3.08% بين سنتين المذكورتين وهذا جد مهم.

واظلافا من هذه المعطيات، فإن المجلس الأعلى للحسابات، إذ يثمن

تفعيل توصيات الهيئة الوطنية لإصلاح منظومة التقاعد لأبريل 2007 قد فوت على الصندوق إمكانيات تدعيم احتياطياته، وأدى إلى تدهور وضعيته بشكل ملحوظ، حيث صارت مساهمات غير كافية لتغطية الالتزامات، إذ تم تسجيل عجز بمبلغ 936 مليون درهم سنة 2014، 2.8 مليار درهم في سنة 2015، 6.8 مليار مرتقبة هذه السنة، أي 10.6 مليار درهم خلال 3 سنوات فقط.

وبخصوص الإصلاحات المدرجة ضمن مشاريع القوانين التي تم اعتمادها من قبل الحكومة وتقديمها للبرلمان، فإنها - وإن كانت ضرورية - تبقى غير كافية نظرا لعدة اعتبارات من ضمنها ما يلي:

أولا، لا يشمل الإصلاح المقياسي المقترح مجموع أنظمة التقاعد، بل يقتصر على الشق المدني للصندوق المغربي للتقاعد، وبالتالي لا يساهم في إحداث تقارب بين أنظمة التقاعد حتى داخل القطاع العام، فعلى سبيل المثال يحدد المشروع سن الإحالة على التقاعد في 63 سنة بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد، في حين تم الإبقاء على حد 60 سنة بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

ثانيا، لن يمكن الإصلاح المقياسي سوى من تقليص العجز الحالي، التقليص منه، إذ ستظل المساهمات غير كافية لتغطية الالتزامات وسداد رواتب التقاعد، وسيظل العجز قائما، بل سيأخذ منحى تصاعديا خلال السنوات المقبلة، حيث سينخفض من ناقص 6.8 مليار درهم سنة 2016، إلى ناقص 3.2 مليار درهم سنة 2017، أي مع بداية تنزيل الإصلاح المقترح، وسيستجبه إلى الارتفاع سنة 2020 ليصل إلى 4.1 مليار درهم، ثم يتواصل هذا المنحى التصاعدي إلى حدود استنزاف كامل الاحتياطيات في أفق 2028 هي في الحقيقة منتصف 2027.

ويعزى هذا التفاقم المتسارع في وتيرة العجز إلى عدة عوامل، من بينها عنصرين اثنين أساسيين:

يكنم العنصر الأول في تراجع العامل الديمغرافي إلى حوالي 2.5 فقط من المنخرطين النشيطين لكل متقاعد، وذلك بسبب الاستقرار النسبي لعدد المنخرطين النشيطين الذي لم يرتفع إلا بنسبة 15% خلال 15 سنة الأخيرة، ما بين 2000 و2015، في حين أن عدد المتقاعدين ارتفع بأزيد من 160% خلال نفس الفترة، حيث انتقل من 120 ألف متقاعد إلى 313 ألف أواخر 2015، ومن المنتظر أن يصل إلى ما يقارب 443 ألف في أفق 2020.

أما العنصر الثاني فيتجلى في الارتفاع الملحوظ الذي شهدته الأجور داخل القطاع العام، وكذا المنحى التصاعدي الذي تعرفه الترقية في الدرجة في الإدارة العمومية، بالإضافة إلى تزايد حصة الأطر ضمن المتقاعدين، مما يؤدي إلى ارتفاع هام في قيمة المعاشات، فعلى سبيل الإشارة يبلغ المعاش المتوسط لجميع متقاعدي الصندوق 6482 درهم في أواخر 2015، وإذا اقتصرنا على فوج المتقاعدين لسنة 2015 وحدها ترتفع قيمة المعاش

ونظرا لحجم هذه المتأخرات، فقد انعكست بصفة سلبية على هذه الأكاديميات التي أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها إزاء الموردين والمتعاقدين معها. واعتبارا لما قد يترتب عن هذه الوضعية من آثار وخيمة، فإن المجلس يدعو إلى معالجة هذه الديون في آجال معقولة بهدف استقرار الوضعية المالية للمؤسسات العمومية المعنية.

وإذا كان هامش التدخل في هذا المجال قد يبدو ضيقا نظرا للتأثير المباشر والمزدوج على نسبة عجز الميزانية وحجم ديون الخزينة، فإن وفاء الدولة بالتزاماتها من شأنه ضخ المزيد من السيولة في النسيج الإنتاجي الوطني وتمكين العديد من المقاولات الصغرى والمتوسطة من مستحققاتها، مما سيساعدها على مواجهة إكراهات التمويل التي تعتبر إحدى أهم العراقيل التي تواجهها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إننا نسجل مجهود الحكومة في إطار تنفيذ ميزانية سنة 2015 بتخصيص أغلفة جد مهمة لدعم استراتيجيات المغرب القطاعية وفي مجالات متعددة كالزراعة عبر مخطط "المغرب الأخضر" وبرنامج "التنمية القروية والمناطق الجبلية" والصناعة عبر مخطط "التسريع الصناعي"، والسياحة عبر مخطط "رؤية 2020"، في البناء وفي التعمير، التشغيل عبر "الإستراتيجية الوطنية للتشغيل".

نسجل في المقابل الظروف الصعبة التي تمر منها العديد من القطاعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تراجع إقبالها على التمويل البنكي، وتدهورت قدراتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل بنسب غير معهودة، مما يستدعي ملاءمة وتحيين تلك الاستراتيجيات بمشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين بهدف ضمان مردودية أكبر للمجهود المالي للدولة واستعادة المقاولات الوطنية لديناميتها، لما لذلك من آثار إيجابية على رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل وتوفير ظروف العيش الكريم لشراخ واسعة من المواطنين.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إن عدم توازن أنظمة التقاعد يشكل مخاطر كبيرة بالنسبة للمالية العمومية، كما يمثل تهديدا لضمان ديمومة هذه الأنظمة وتمكينا من الوفاء بالتزاماتها تجاه المتقاعدين الحاليين والمستقبليين، وقد أفضى التشخيص الذي قام به المجلس سنة 2013 إلى ضرورة إيجاد حلول شمولية والتعجيل بمباشرة مسلسل من الإصلاحات الآنية والعميقة، يشمل جميع أنظمة التقاعد المتواجدة، ويمتد على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وإذا كان اتفاق سنة 2003 ما بين الهيئات النقابية والحكومة، والذي اقتصرنا على الرفع من الاقتطاعات بنسبة 6% على ثلاثة مراحل، 2004، 2005، 2006، وأداء 11.5 مليار درهم كمتأخرات للدولة تجاه الصندوق المغربي للتقاعد، إذا كان هذا الاتفاق قد مكن من رفع احتياطيات هذا الصندوق من 16 مليار سنة 2003 إلى 85 مليار سنة 2014، فإن عدم

والعمال.

وعلى صعيد آخر، فإن المجلس يسجل بارتياح الشروع في توسيع استفادة مجموعة من فئات القطاع الخاص من أنظمة التقاعد، وذلك من خلال إدراج مشروع القانون المتعلق بنظام المعاشات الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذي سوف يعهد تديره للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

وعيا بأهمية دور قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ومكانته في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، أنجز المجلس الأعلى للحسابات مؤخرا مهمة تقييم لهذا القطاع، حيث سينشر التقرير المتعلق بها في غضون الأسابيع القليلة القادمة، وكما تعلمون يتسم قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بوزنه الاقتصادي وبمجمله المتنوع، كما توضح ذلك الإصدارات الدورية لوزارة الاقتصاد والمالية، إذ يتكون من 212 مؤسسة، 44 مقالة عمومية بمساهمة مباشرة من الخزينة، 422 فرع ومساهمة عمومية، وقد سجلت أغلب مؤشرات القطاع منحنى تصاعديا، كما يدل على ذلك الحجم الإجمالي للاستثمار الذي وصل سنة 2015 إلى 76.5 مليار درهم، ورقم المعاملات الذي بلغ مع نهاية 2014 ما يزيد عن 198 مليار درهم، والقيمة المضافة بحوالي 72.7 مليار درهم، والتمويل الذاتي (les capitaux propres) الذي يناهز 42.2 مليار درهم، يمكن أن يزيد - وهذا تعرفونه جميعا - هذه المعطيات تكون بين أيديكم مع دراسة مشاريع قوانين المالية، أن هذه المؤسسات تشغل 130 ألف تقريبا من العاملين وكتصرف كأجور تقريبا 31 مليار درهم، وقد خلصت الدراسة التقييمية المنجزة إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولا، الارتباط الدائم الذي يعرفه القطاع بميزانية الدولة، حيث بلغ مجموع تحويلات الموارد المالية لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2014، ما قدره 34 مليار درهم، منها 3.6 مليار درهم في شكل رسوم شبه ضريبة. وفي المقابل، فإن تحويلات هذه الهيئات إلى خزينة الدولة عن نفس السنة لم تتجاوز 9.8 مليار درهم، يساهم فيها عدد ضئيل من المؤسسات والمقاولات العمومية كالمجمع الشريف للفوسفاط، صندوق الإيداع والتدبير، شركة اتصالات المغرب، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، المكتب الوطني للمطارات.

وتسجل محفظة المقاولات العمومي مردودية مالية ضعيفة، علما أن العديد من هذه المؤسسات توجد إما في مرحلة إعادة الهيكلة كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية، أو أنها في فترة استثمارات مكثفة كالمكتب الوطني للسكك الحديدية، الشركة الوطنية للطرق السيارة، أو أسندت إليها أو لفروعها مشاريع تدخل في إطار تفعيل السياسات القطاعية للدولة، مثل العديد من المساهمات التابعة لصندوق الإيداع والتدبير؛

المتوسط إلى ما يناهز 8960 درهم، وقد تفوق هذه القيمة عتبة 11 ألف درهم بالنسبة لفوج المتقاعدين لسنة 2020.

وقضيا عن ذلك، لم يعالج الإصلاح المقترح المتتبعات الخاصة بالتقاعد قبل السن القانوني للإحالة على المعاش التي تحول لكل موظف أو عون قضى 30 سنة من الخدمة الفعلية حق الحصول على معاش تقاعد وبدون أي شروط أو قيود، فإذا كان المعدل السنوي لحالات التقاعد قبل السن القانونية لم يتجاوز 1250 حالة خلال التسع سنوات الماضية، ما بين 2006 و2014، فإنه قد ارتفع بشكل مفاجئ إلى أزيد من 7500 حالة خلال سنة 2015، 85% منهم ينتمون إلى قطاع التعليم.

وتكمن الانعكاسات السلبية للجوء إلى التقاعد المبكر دون ضوابط محددة في تقليص أعداد الموارد البشرية لدى بعض القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، وكذا في تسريع مدة استنفاد احتياطات نظام المعاشات المدنية، فعلى سبيل المثال، وإذا أخذنا بعين الاعتبار وجود ما يناهز 93.600 من الموظفين وأواخر سنة 2015 يستوفون شرط قضاء أكثر من 30 سنة من الخدمة الفعلية، التي تمكنهم من اللجوء إلى التقاعد المبكر، فإن مغادرة 25% منهم فقط للوظيفة العمومية ستؤدي إلى انخفاض ديمومة النظام بأربع سنوات، مما سيترتب عنه نفاذ احتياطات الصندوق في سنة 2024 ولا 2023.

واعتبارا لهذه الإكراهات فقد كان من الأجدى وضع قاعدة ملزمة بالأتم تصفية المعاش إلا عند بلوغ حد السن القانوني للتقاعد، كما هو معمول به حاليا في نظام التقاعد التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عندنا في المغرب وتقريبا في كل الدول، أو - إذا أردنا - باعتماد تخفيض مناسب بشكل يحافظ على حياد العملية بالنسبة للنظام.

وفي مجال آخر، نلفت انتباه السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين أن احتياطات صناديق التقاعد تكون مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد، ذلك أن انخفاض أو استنفاد احتياطات الصندوق المغربي للتقاعد قد تنتج عنه آثار وخيمة على تمويل الخزينة والأسواق المالية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إن المجلس الأعلى للحسابات يعرب عن قناعته الراضية بأن إصلاح منظومة التقاعد ليس بالأمر المستحيل، شريطة انخراط جميع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين في هذا الورش الحيوي، ذلك أن الإصلاحات المقترحة - وإن كانت ملحة ومستعجلة - تظل غير كافية ولا يمكن أن تشكل سوى مرحلة أولية في إطار إصلاح شمولي لمنظومة التقاعد.

ومن أجل ذلك، نهبب بجميع الفرقاء أن ينكبوا على هذه الإشكالية بكل العمق الذي تقتضيه وأن يتم اعتماد إصلاحات جوهرية، تقدم حلولاً ناجعة وفعالة على المدى المتوسط والطويل، وتمكن من الحفاظ على منظومة التقاعد والرفع من ديمومتها وتخفيض ديونها الضمنية، مع مراعاة القدرة الشرائية للمنخرطين والمتقاعدين - وهذا ممكن - وظروف اشتغال الموظفين

المجلس بتحفيظها على التعاقد مع الدولة، بإبرامها لعقود البرامج، كلما أمكن ذلك، (les contrats programmes)، علما أن هذه العملية أبانت عن نجاعتها في التقارب مع الاستراتيجيات الوطنية، وساهمت في ضبط التزامات الطرفين؛

رابعا، في ما يتعلق بدور الدولة المساهمة (l'Etat actionnaire) فإن خصوصيات الهيئات العمومية ذات الطابع التجاري تقتضي أن يتم تتبع أنشطتها ضمن بنية مختصة بمعزل عن المؤسسات الأخرى ذات الطابع الإداري، وتتولى هذه البنية المختصة - تكون وكالة، مثلا - مهام تدبير المحفظة العمومية للدولة ورصد وتقييم مؤشرات وأدائها الاقتصادي والمالي وعرض نتائجها بناء على المعايير المحاسبية الدولية وكذا تقديم تقرير عن مختلف هذه المؤشرات بصفة دورية؛

خامسا، رصدت الدراسة أيضا اختلالات تتعلق بعدم التحكم في توسيع المحفظة العمومية، حيث تم خلال الفترة ما بين 2008 و2015 إحداث 25 مؤسسة عمومية جديدة، كما تمت المصادقة على إحداث 184 فرع ومساهمة مالية.

وتتخذ غالبا قرارات إحداث المقاولات العمومية حسب كل حالة على حدة، في غياب مقارنة مندمجة نابعة من رؤية شمولية ومنسجمة. ويعتبر عدم التحكم في توسيع المحفظة العمومية مصدر العديد من أوجه تداخل الاختصاصات بين الدولة والمؤسسات العمومية، مما يؤدي إلى توزيع غير ملائم للموارد العمومية وزيادة مستوى التكاليف والتحملات.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس القيام بدراسة جدوى توقعية كلما تعلق الأمر بإحداث مقاولات عمومية أو فروع جديدة للتأكد من مدى القيمة المضافة لهذه المبادرة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يقوم المجلس حاليا بإنهاء دراسة موضوعاتية حول الوظيفة العمومية ببلادنا، وتتناول هذه الدراسة تشخيصا لواقع الإدارة وتتطرق لحصيلة أهم الإصلاحات التي عرفتها بلادنا في هذا المجال وللإشكالات التي تحول دون بلوغ الغايات المرجوة، كما تقدم الدراسة نماذج من التجارب الدولية الناجحة، التي يمكن أن تقتبس منها السلطات المعنية بعض الحلول عند بلورة مشاريع إصلاح نظام الوظيفة العمومية.

وأود فيما يلي أن أعرض لأهم الخلاصات الأولية التي توصل إليها المجلس من خلال هذه الدراسة:

فيما يخص الوضعية الراهنة للوظيفة العمومية، فقد بلغ عدد الموظفين العموميين المدنيين سنة 2015 أزيد من 500.585 موظف، يتركز أكثر من 90% منهم في 5 قطاعات عمومية، وهي:

1. قطاع التعليم؛
2. الداخلية؛
3. الصحة؛

ثانيا، يعاني قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية من مديونية مرتفعة، حيث بلغ حجمها سنة 2015 ما مجموعه 245.8 مليار درهم، وهو ما يمثل 25% من الناتج الداخلي الخام، وهذا رقم جد مرتفع، إضافة إلى ارتفاع هذه المديونية بوتيرة متزايدة، إذ بلغت نسبة ارتفاعها 64% فيما بين 2010 و2015، وبالمقابل فإن حجم متأخرات الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية - كما سبق أن أشرت إلى ذلك في هذا التدخل - بلغ مع نهاية 2015 حوالي 25 مليار درهم.

وقد ترتب عن هذه الديون المتراكمة في حساب المقاولات العمومية ارتفاع اللجوء للاقتراض، حيث تقدر التحملات المالية المرتبطة بتمويل دين الضريبة على القيمة المضافة بما يناهز مليار درهم سنة 2015، و3.6 مليار درهم عن الفترة ما بين 2010 و2015.

وفي هذا المجال، يوصي المجلس بالعمل بصفة تدريجية على تسوية الوضعية المالية للمقاولات العمومية الكبرى وتقليل المخاطر وتجنب تراكم متأخرات القروض والديون، وتدخل في هذا الإطار ضرورة الإسراع بمعالجة تدبير الصندوق الداخلي للتقاعد التابع للمسؤولية المباشرة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والذي وصلت قيمة التزاماته في نهاية سنة 2015 إلى ما يناهز 19.7 مليار درهم، وذلك بتفويته لصالح إحدى المؤسسات المختصة على غرار المقاربة التي سلكتها الأجهزة العمومية الأخرى كالمكتب الوطني للسكك الحديدية أو المجمع الشريف للفوسفات صيف 2007؛

ثالثا، تتجلى أهمية المؤسسات والمقاولات العمومية في بعدها الاستراتيجي، والذي يقتضي أن تمارس الدولة دورها في الوصاية على هذه المؤسسات والمقاولات، من أجل ضمان أداء هذه الهيئات لها بما يتماشى مع السياسات القطاعية المحددة من طرف الدولة. ومن خلال الممارسة العملية، وخلافا للتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، تم تسجيل عدم قدرة العديد من الوزارات القطاعية على وضع أسس حوار استراتيجي مع المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها.

لذا، وللملاءمة للرؤية الإستراتيجية للمقاولات المعنية مع توجهات السلطات العمومية، يوصي المجلس باعتماد سياسة إرادية، تكمن في وضع خطة متكاملة وواضحة حول المؤسسات والمقاولات العمومية، تكون منسجمة مع الإطار الماكرو اقتصادي للدولة وللإستراتيجيات القطاعية، وتضع الأسس المرجعية لقيادة المحفظة العمومية ومراقبتها وملاءمتها للوضعية الاقتصادية والمالية.

وقصد تكييفها مع المحيط الاقتصادي والتنافسي، يتعين تحويل المؤسسات العمومية التجارية، كلما أمكن، إلى شركات مجهولة الاسم، وذلك قصد اعتماد أساليب جديدة في التدبير، منها: فتح المساهمة في رأس المال، التدبير المفوض، الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقصد توفير الظروف المواتية لتحسين حكامه هذه الهيئات، يوصي

التوظيف والتكوين والتقييم والترقية، لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح منظومة الأجور، ارتباطا بالأنظمة الأساسية، والتي لم تعرف بدورها أي إصلاح جوهري منذ سنة 1973.

وبفعل الإجراءات المتوالية التي عرفتها منظومة الأجور، استجابة للمطالب القنوية للموظفين، اختل التوازن بين مكوناتها المتمثلة في الراتب الأساسي والتعويضات، وأصبحت معقدة وغير عادلة، وهكذا أصبح الراتب الأساسي مكونا هامشيا من أجر الموظف بفعل الزيادات التي عرفتها مختلف التعويضات الخاصة بكل فئة، حسب النظام الأساسي الذي تنتمي إليه.

كما أن هذه المنظومة، باعتبارها على الأنظمة الأساسية أصبحت متجاوزة، نظرا لكونها لا تتميز للموظفين ذوي الكفاءات ولا تحفز على التنافس والجدية وروح المبادرة.

وبالإضافة إلى تعقيدات منظومة الأجور، تظل عمليات التوظيف والتقييم والترقية بعيدة عن منطق التدبير الفعال، حيث تفتقد الإدارات العمومية لرؤية واضحة لعملية التوظيف في غياب تدبير توقي للوظائف والكفاءات، كما أن الترقية أصبحت تكسني طابعا تلقائيا دون ارتباط بالكفاءة أو تحسن في مردودية الموظف أو المرفق الإداري، وعلى سبيل المثال همت عملية الترقية في الدرجة سنة 2013 ما مجموعه 83.041 موظف، بأثر مالي فاق 4 مليار درهم.

وعلى ضوء الملاحظات التي وقف عليها المجلس، سيقدم التقرير المتعلق بهذه المهمة، والذي سينشر بمجرد استيفاء مسطرة التواضعية، بعض التوصيات التي نتمنى أن يتم التعامل معها بإيجابية من مختلف الأطراف المعنية خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

حضرات السيدات والسادة،

أعد المجلس تقريرا حول تدبير الكوارث الطبيعية، انصب على الإطار القانوني والمؤسسي وعلى تقييم دورة تدبير أخطار الفيضانات، حرائق الغابات، الزلازل - لا قدر الله - والجراد، حيث تم من خلال هاذ التقرير تقييم التدابير المتخذة للوقاية من الكوارث موضوع الدراسة ومدى جاهزية بلادنا لمواجهةها في حالة وقوعها - لا قدر الله - كما قلت.

ومن أهم الملاحظات التي سجلها المجلس في هذا الإطار كون تدبير المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية يظل قطاعيا وموجها أساسا نحو إدارة الأزمات عند ظهورها بدل اتباع مقاربة متكاملة للوقاية منها والحد من آثارها، كما أن النصوص القانونية التي تعالج القضايا المتعلقة بتدبير المخاطر قد تم إعدادها للاستجابة لحاجيات معينة، ولم توضع في إطار رؤية شاملة تؤسس لاستراتيجية منسجمة للوقاية ومكافحة الكوارث، إضافة إلى ذلك يطرح تعدد المتدخلين مشكل التنسيق بين الإدارات والهيئات المعنية.

وقد خلص المجلس إلى ضرورة خلق هيئة وطنية تكون مهمتها الأساسية وضع استراتيجية مندمجة ومتعددة الأبعاد لتدبير المخاطر، تأخذ بعين

4. العدل؛

5. المالية.

كما أن توزيع الموظفين على الصعيد الوطني لا يستجيب لأي منطق اقتصادي أو ديموغرافي مع ظاهرة تركيز الموظفين في بعض الجهات: الرباط - وهذا طبيعي - الجنوب، على حساب مناطق أخرى: طنجة - تطوان؛ دكالة - عبدة، كما لوحظ أيضا ضعف في ترشيد استعمال أعداد الموظفين ببعض القطاعات، كالتعليم مثلا، اللي فيه 2037 موظف في 16 أكاديمية جهوية، 7686 موظف في 63 نيابة، 2364 موظف في وضعية إلحاق أو استيداع، 210 موظف في وضعية تفرغ تقايي.

وتعاني الوظيفة العمومية من ظاهرة الغياب، حيث سجلت سنة 2014 في قطاع التعليم فقط على سبيل المثال، اللي هو القطاع اللي تقريبا فيه 50% من الموظفين، ما مجموعه 663.400 يوم غياب مبرر وغير مبرر، وهو ما يعادل تقريبا غياب 4000 مدرس طوال السنة الدراسية.

وخلال الفترة ما بين 2008 و2015 ارتفعت كتلة الأجور بنسبة 47%، في حين أن أعداد الموظفين تزايدت بنسبة 8.5%، كما ارتفع معدل الأجر الشهري في نفس الفترة من 5333 درهم إلى 7381 درهم، وبالتالي فإن النسبة السنوية لارتفاع كتلة الأجور ما بين 2008 و2015 وصلت إلى 5.6%، حيث بلغت سنة 2015 ما يناهز 120 مليار درهم، باحتساب مساهمات الدولة في أنظمة التقاعد ومنظمات الاحتياط الاجتماعي.

وتجمع التقارير والأبحاث الميدانية الصادرة عن منظمات وطنية ودولية على أن مستوى الخدمات العمومية المقدمة لا يزال بعيدا عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور، حيث لا يزال المواطن، خاصة في المجال القروي والمناطق النائية، يواجه صعوبات في الولوج للمرفق العمومي.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة الإصلاح وتحديث الإدارة العمومية قد استرعت اهتمام الحكومات المتعاقبة، ومن أهم ما سجله المجلس بهذا الصدد كون المبادرات الإصلاحية ظلت متفرقة ومفتقدة للاستمرارية، نظرا لغياب استراتيجية واضحة ومحددة النتائج وانعدام الجدولة الزمنية لتتبع تنزيلها.

وتبقى النتائج المحققة على مستوى الفعالية والنجاعة دون الحد المطلوب، وتستعرض الدراسة أهم المبادرات الإصلاحية في هذا المجال منذ نهاية التسعينات إلى اليوم، وخاصة برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي والاتحاد الأوربي بقيمة إجمالية بلغت 9.6 مليار درهم، وهو برنامج أنجز على 4 مراحل، امتدت ما بين سنتي 2003 و2011. وتبين للمجلس على إثر هذه الدراسة أن حصيلة هذا البرنامج لم تحدث التغيير المنشود داخل الإدارة العمومية، فباستثناء تعميم المباراة للتوظيف، لم تجد باقي الإجراءات بعد طريقها نحو التطبيق.

وتتجلى أهم الخلاصات في هذا الشأن في أن إصلاح سياسات

الرقابية غير القضائية للمحاكم، فإنه لا يفوتني أن أذكر أن هذه المحاكم لا تغفل ممارسة الاختصاصات القضائية الموكولة لها قانونا، وهكذا قامت المحاكم المالية خلال سنة 2014 بإصدار 43 قرارا وحكما في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والمالية، كما قامت النيابة العامة بتحريك المتابعة أمام المحاكم المالية في حق 46 مسؤولا وعونا، وقد قام المجلس خلال سنة 2015 بنشر نماذج من القرارات المتعلقة بهذا الاختصاص.

أما ميدان البت في حسابات المحاسبين العموميين، فقد عرف إصدار ما مجموعه 1194 قرارا وحكما، وقد تميز هذا الاختصاص خلال السنة الماضية بإحداث غرفة مختصة على مستوى المجلس الأعلى للحسابات، تم تمكينها من الموارد البشرية الضرورية، الأمر الذي سمح لها بتبني مقاربة جديدة تنبني على المراقبة المندمجة، التي لم تعد تكتفي بالمراقبة المستندية لحساب المحاسب العمومي، بل تستهدف كذلك التأكد من حقيقة إنجاز العمليات على أرض الواقع.

وإضافة إلى إصدار عدد من القرارات فيما يتعلق بمسؤولية المحاسبين العموميين، أدى عمل هذه الغرفة إلى رصد اختلالات تكنسي طابعا جنائيا، تمت إحالتها على السيد وزير العدل، وإلى الوقوف على بعض الحالات التي قد تستوجب متابعات في ميدان التأديب المالي، والتي مازالت المسطرة جارية بشأنها.

كما يتوفر المجلس - كما تعلمون - على غرفة تختص في استئناف الأحكام الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات، والتي أصدرت خلال سنتي 2014 و2015 50 قرارا استئنافيا، في حين لازال 30 ملفا راجعا سيتم البت فيها خلال هذه السنة.

حضرات السيدات والسادة النواب المستشارون المحترمون،

في ختام هذا العرض - واسمحوا لي إن أطلت - أود أن أشيد مرة أخرى بالتعاون الجدي والبناء القائم بين السلطة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات في مختلف مجالات الرقابة على المالية العمومية، كما أعتزم الفرصة لأجدد الشكر للحكومة على دعمها المتواصل قصد توفير الظروف المواتية للمجلس، والتي تسمح له بأن يلعب أدواره الدستورية كاملة. هدفنا جميعا خدمة الصالح العام والحرص على التقيد بمبادئ وقيم الحكامة الرشيدة، والارتقاء ببلادنا إلى مصاف الدول الرائدة في هذا الميدان.

إن بلادنا اليوم، وبالرغم من التحديات التي يفرضها المحيط الدولي والجهوي البالغ التعقيد، يمكنها أن تفتخر بالمكاسب التي أنجزتها في مسار تجربتها الديمقراطية والحفاظ على أمنها واستقرارها وتحسين جبهتها الداخلية، كما أن مغرب اليوم يسير بخطى ثابتة لتحقيق طموحاته في تنوع وتعزيز نموذج التنمية، الذي أبدعه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وتخطى فيه مختلف مكونات الشعب المغربي.

وفقنا الله لما فيه خير، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

الاعتبار جميع مراحل التدبير، انطلاقا من الوقاية والتخفيف من أثر الكوارث إلى السيطرة وإعادة التأهيل وضرورة التنسيق بين مختلف المتدخلين، وسيُنشر هذا التقرير في الأيام القليلة القادمة، هو قيد الطبع.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

واصل المجلس خلال السنة المنصرمة مختلف الاختصاصات الموكولة له قانونا، القضائية منها وغير القضائية، فعلى مستوى الاختصاصات غير القضائية، والتي تتكون أساسا من مراقبة تدبير الأجهزة العمومية، قام المجلس بمراقبة عدة قطاعات، وهكذا تم إنجاز 3 مهمات رقابية تتعلق بقطاع النقل، همت كل من "مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية"، تفويض نظام تدبير رخص السياقة والبطائق الرمادية، إضافة إلى تدبير "المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق".

كما قام المجلس بمراقبة مؤسستين بعلاقة مع قطاع الإسكان والإعاش العقاري، وهما شركة "العمران تامسنا" وشركة "تهيئة الرياض".

وعرف التقرير السنوي الذي أصدره المجلس الأعلى للحسابات إدراج نتائج مراقبة بعض الأجهزة من قبيل: "المعهد الوطني للبحث الزراعي" و"مديرية الأرصاد الجوية الوطنية".

وقد أنهى المجلس إنجاز مهمات رقابية هامة، سيتم نشرها لاحقا، كذلك المتعلقة بمراقبة "صندوق الإيداع والتدبير"، "بريد المغرب"، "الشركة المغربية للهندسة السياحية" (la SMIT).

وسيستمر المجلس في إيلاء الأهمية لاختصاصه في مجال مراقبة التسيير، حيث يقوم حاليا بإنجاز مهمات بعدة مؤسسات استراتيجية، من بينها: الجمع الشريف للفوسفات، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، المكتب الوطني للسكك الحديدية، القرض الفلاحي، إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات.

حضرات السيدات والسادة،

تمارس المجالس الجهوية للحسابات نفس الاختصاصات إزاء المالية العامة المحلية، ويخصص التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات لكل مجلس جهوي كتابا خاصا به، يقدم حصيلة أعماله، ولما كونه تنزيل الجهوية الموسعة ودخول التقسيم الجهوي الجديد للملكة حيز التنفيذ، تم إحداث 4 مجالس جهوية جديدة للحسابات، بدأ العمل في 3 منها في كل من: بني ملال، الراشيدية، كلميم، فيما سوف تتم إقامة المجلس الجهوي للحسابات لجهة الداخلة - واد الذهب بمجرد الانتهاء من إعداد المقر المخصص له، وهكذا أصبحت بلادنا تتوفر، والحمد لله، على 12 مجلسا جهويا للحسابات، تغطي كل جهات المملكة.

إذا كان الحيز الهام من هذا العرض، حضرات السيدات والسادة، قد خصص لبعض المواضيع التي نعتبرها هامة في ارتباط مع الاختصاصات

¹ Société Marocaine d'Ingénierie Touristique

شكرا لكم السيدات والسادة البرلمانيون.
رفعت الجلسة.

السيد الرئيس:
شكرا السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.